ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الإطار القانوني والتنظيمي للحكومة الرقمية في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية في ضوء معايير الأمم المتحدة للتحول الرقمي لعام 2024"

د.زبيدة عبد الهادي اتيم –كلية القانون –جامعة الأمير سلطان

zatim@psu.edu.sa

تاريخ استلام البحث: 8 / 7 / 2025 **تاريخ قبول البحث: 1 / 10 / 2025**

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الإطار القانوني والتنظيمي للحكومة الرقمية في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية في ضوء معايير الأمم المتحدة للتحول الرقمي لعام 2024

ملخص :

أن التطور التكنلوجي والثورة الرقمية لها دوراً فعالاً في إتجاه المملكة العربية السعودية في إستخدام الشبكة العنكبوتية في ربط المؤسسات العامة بمنظومة تنظيمية ، من جهة وربط تلك المنظومة بحسابات المواطنين والمقيمين ،وذلك بإعتبار ان التحول الرقمي هو من المستهدفات الرئيسة لرؤية 2030 م ، ولاسيما ان مقاييس الامم المتحدة للحكومة الالكترونية تتطلبت من الدول معايير محددة للتحول الرقمي الشامل في المعاملات الحكومية ، لذا هدفت هذه الدراسة الى التعرف على النظام القانوني للحكومة الرقمية المتكاملة بالمملكة العربية السعودية ، في إطار مقاييس الامم المتحدة للحكومة الرقمية لسنة 2024م ، أهتم الموضوع ببرنامج الحكومة المتكاملة لتبني المملكة العربية السعودية ، نظام الخدمات الحكومية الرقمية في كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية . وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي المقارن بتتبع وتحليل التنظيم القانوني للحكومة الرقمية ومدى تحقيقه لمقياس الامم المتحدة ، و خلصت الدراسة إلى إن المملكة حققت تقدمًا كبيراً في بناء منظومة رقمية متكاملة عبر هيئات متخصصة داعمة لذلك التحول الرقمي ، ساهمت في زيادة كفاءة الأداء الإداري وتعزيز الشفافية والنزاهة بتحسين جودة الخدمات العامة، بما يتوافق مع مستهدفات **رؤية السعودية 2030** ومبادئ الحوكمة الرشيدة ، **وأوصت الدراسة** بضرورة أن يستمر التحديث في الإطار التشريعي والتنظيمي للحكومة الرقمية ، مع تعزيز الأمن السيبراني لحماية البيانات الرقمية. على ضوء ادخال تقنيات الذكاء الاصطناعي في الخدمات العامة .

الكلمات الافتتاحية : الإطار القانوني والتنظيمي – – الحكومة الرقمية – المملكة العربية السعودية – مقاييس – الأمم المتحدة – 2024م

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

Technological development and the digital revolution have played a vital role in Saudi Arabia's move towards using the internet to connect public institutions to a regulatory system, on the one hand, and to link that system to the accounts of citizens and residents, on the other, considering that digital transformation is one of the main objectives of Vision 2030. In particular, the United Nations e-Government Standards required countries to meet specific standards for comprehensive digital transformation in government transactions. Therefore, this study aimed to identify the legal system for integrated digital government in the Kingdom of Saudi Arabia, within the framework of the United Nations e-Government Standards for 2024. This topic focuses on the integrated government program for the Kingdom of Saudi Arabia to adopt a digital government services system across all economic, social, and administrative sectors. The study employed a descriptive, analytical, and comparative approach, tracing and analyzing the legal framework for digital government and its compliance with the United Nations standards. The study concluded that the Kingdom has made great progress in building an integrated digital system through specialized bodies supporting this digital transformation, which has contributed to increasing the efficiency of administrative performance and enhancing transparency and integrity by improving the quality of public services, in line with the objectives of Saudi Vision 2030 and the principles of good governance. The study recommended continued modernization of the legislative and regulatory framework for digital government, along with enhanced cybersecurity to protect digital data, in light of the integration of artificial intelligence technologies into public services.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المقدمة

لعبت وسائل الاتصال الحديثة دورا كبيراً في برنامج الحكومة الرقمية ، الذي يعرف بانه الاستخدام الفعّال لوسائل الاتصالات والمعلوماتية الحديثة في تقديم خدمات إدارية متميزة وسريعة للمواطن والأشخاص الاعتبارية العامة الأخرى، سواءً كانت هذه الخدمة مقدمةً من وحدة حكومية إلى وحدة حكومية آخر أو من خلال وحدة حكومية إلى مواطنين او من وحدة حكومية إلى قطاع الشركات والمؤسسات الخاصة بحيث تستخدم التكنلوجيا المتطورة في بناء تلك المنظومة (خالد مؤيد يونس. (2020). ، للحكومة الالكترونية دوراً مباشراً في التنمية الاقتصادية و التجارية لقدرتها على نقل الخدمات والمعلومات الإدارية بصورة دقيقة وسريعة (بريك & ,زليخة. (2020))لذا أتجهت المملكة العربية السعودية بتطبيق الحكومة الرقمية على كافة المعاملات ، لقدرتها على خلق رابط كبير بين جودة الأداء ،والخدمات الحكومية ، وتعتبر رؤية 2030 التي تم اطلاقها في 2016م خطة استراتيجية شاملة هدفت الى تحويل المملكة الى اقتصاد متنوع ومستدام ومجتمع حيوي وأمة طموحة برفع جودة حياة المواطن والمقيم https://www.vision2030.gov.sa/en/overview?utm_source=chatgpt.com ومن اهم مستهدفاتها التحول الرقمي والادارة الحكومية الرقمية المتكاملة عبر :

الرؤية وضعت الرؤية أهدافًا داعمة للاقتصاد الرقمي، ورفع زيادة نسبة المعاملات الرقمية ،عبر تنمية قطاع التكنولوجيا والبيانات وتقنياتها في مختلف المجالات (Mansour .رؤية 2030 2021)

الاتجاه الى تحسين وتحديث الخدمات الحكومية :عبر دعم البنية التحتية الرقمية، والالتزام الكامل باستخدام الخدمات الرقمية في جميع المعاملات ، مما سهل في وصول المواطن والمقيم لتلك المعاملات الرقمية عبر منظومة موحدة (الحربي, ت. د & ,.الرابغي, ر. ع. (2025).)

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

اعتبرت رؤية 2030 أن الكفاءة، والشفافية، والمساءلة القانونية والمصداقية وتفعيل المؤسسات بشكل فعال وكفاءة عالية (Abuilkassem 2024) و أهدافاً أساسية للحوكمة الرشيدة و من ضمن مسارات التحول الرقمي ، مما يدعم اساساً المنظومة الرقمية التي تتماشى مع المعايير الدولية . (استراتيجية التحول الرقمي في المملكة العربية السعودية ، 2024).

في اطار التحول الرقمي الكامل تم تاسيس الهيئة العامة للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) للارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمستهلكين وتحقيق رضاءهم وتعزيز الوسائل الامنة لحفظ معلوماتهم (https://sdaia.gov.sa/en/Services/Pages/servicesSLA.aspx)

" تمكين المواطنين من المشاركة في صنع القرار عبر قنوات إلكترونية تفاعلية،عبروتوسيع قنوات التواصل الفعّال بين الحكومة والمجتمع(https://www.vision2030.gov.sa/ar/). وذلك عبر منصات رقمية تم بناءها خصيصا لقياس تقيم المواطن لجودة المعاملات الرقمية المقدمة عبر المنظومة الموحدة من تلك المنصات منصة شارك ومنصة استطلاع.

لقد حددت جامعة الدول العربية، إعلان القاهرة، 18 يونيه 2003 ستة أهداف رئيسية تتصف بها إستراتيجيات الحكومية الرقمية تتمثل في التالي :

يجب أن تحقق الكفاءة و عائد أكبر على الإستثمارات.

- أن تضمن التنفيذ المريح لخدمات الرقمية ومعلوماتها.
- أن تكون قادرة على توصيل الخدمات التي تستجيب لاحتياجات العميل.
- أن يكون هناك تكامل بين جميع الخدمات والمعاملات ذات الصلة.
- ضرورة ان تحوز على ثقة المستخدمين للتقنية على أمن معلوماتهم الشخصية من القرصنة او الانتحال .

- ارتفاع نسبة إشتراك المستفيدين من الخدمات الرقمية .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وتأسيسًا على ذلك، يهدف الباحث بهذه الدراسة إلى التعرف على **التطور القانوني والتنظيمي لبرنامج الحكومة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية،** بوصفه نموذجًا للتحول الرقمي الحديث، وذلك من خلال التعرف على الإطار القانوني والتنظيمي الذي ينظم هذا البرنامج، وبيان مدى توافقه مع **معايير الأمم المتحدة للتحول الرقمي لعام 2024م** ، التي تمثل المرجعية الدولية لتقييم جاهزية الدول في مجال الحكومة الرقمية .

مشكلة المقال :

تنحصر مشكلة المقال البحثي في التعرف على الإطار القانوني والتنظيمي للحكومة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية في ضوء معايير الأمم المتحدة للتحول الرقمي لعام 2024"

، وبالتالي يمكن تحديد مشكلة البحث بالسؤال الرئيسي التالي: ماهية النظام القانوني لبرنامج الحكومة الرقمية مقارنة مع مقاييس الامم المتحدة ؟ وعلى هامش هذا السؤال نطرح سؤال آخر ، ما المخاطر والتحديات القانونية ؟ .

اهداف الدراسة: تهدف الدراسة الحالية الى الآتي:

التعرف على الإطار القانوني والتنظيمي للحكومة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية في ضوء معايير الأمم المتحدة للتحول الرقمي لعام 2024" ، ووسائل الحماية القانونية الفعالة للبيانات و المعلومات الشخصية للمستهلكين . و مدى توافقها مع المقاييس الدولية التي وضعتها الامم المتحدة للحكومة الرقمية 2024م . اقتراح توصيات قانونية للمشرع الوطني في الدول العربية ، بضرورة التحول الرقمي للمعاملات بما يتماشي مع مقاييس الأمم المتحدة ، وذلك بترسيخ ريادة المملكة العربية السعودية كنموذجًا يُحتذى به في تحقيقها للتحول الرقمي .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

اهمية المقال : تأتي أهمية المقال من حيث طرحه لموضوع الحكومة الرقمية بالمملكة العربية السعودية في اطار مقاييس الأمم المتحدة 2024م ، من حيث انه يلقي الضوء على التطور في برنامج الحكومة الالكترونية وربط التطور السريع في وسائل الاتصالات بالخدمات الحكومية المقدمة ، ومدى مواكبة ذلك مع مقاييس الأمم المتحدة ، وقد استشعرت الأمم المتحدة تلك الأهمية مما كان سبباً في إيجاد مقاييس دولية لقياس مدى تطور الحكومة الكترونية في بلدان العالم ، هذا يتطلب ضرورة القيام بأبحاث دورية بالمملكة لمعرفة مدى التطور لتلك المقاييس لاسيما مع ارتفاع ترتيب المملكة من المرتبة 90 في العام 2004 إلى المرتبة 36 في العام 2014 .، وهو جهد قد يتزايد كل عام بتزايد التحديثات والتعديلات في الخدمات الحكومية والاستثمارية بالمملكة العربية السعودية وخاصه مع جائحة كوفيد 19 ، و هذا ما دفعنا الى تناول الموضوع الذي يُعد من المواضيع ذات الأهمية البالغة في الوقت الحاضر .

منهجية المقال : يتبع المقال المنهج الوصفي التحليلي المقارن فهو وصفي لأنه يصف موضوع " الحكومة الكترونية بالمملكة في اطار مقاييس الأمم المتحدة اعتماداً على جمع وتحليل المعلومات المتعلقة بالخدمات الحكومية الالكترونية ؛ لاستخلاص دلالتها والوصول إلى نتائج حول موضوع البحث ، و هو منهج تحليلي لأنه يقوم على تفسير وشرح مفهوم القواعد القانونية لبرنامج الحكومة الالكترونية وإمكانية تطبيقها على كافة القطاعات الحكومية والخاصة ، وهو منهج مقارن لأنه يقارن بين القواعد ومقاييس الأمم المتحدة .

هيكلة المقال : يضم المقال: المقدمة ومشكلة البحث واهداف البحث واهمية البحث والمنهجية ومصطلحات البحث ومن ثم ضم ثلاث مباحث اختص المبحث الاول بالتحديد القانوني لمفهوم الحكومة الالكترونية والمبحث الثاني مفهوم الخدمات الحكومية وقطاع

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الاعمال وضم المبحث الثالث مقاييس الأمم المتحدة للحكومة الالكترونية النموذجية . ويختتم البحث بالاستنتاجات والتوصيات والمصادر .

تعريف الحكومة الالكترونية :

عرفتها منظمة الأمم المتحدة 2002 بانها تتمثل في استخدام الانترنت والشبكة العالمية العريضة لتقديم خدمات ومعلومات للمواطنين (Mdhet,2016)

وعرفت فقهاً : بتقديم وإنتاج وتفصيل الخدمات العامة التي تقدم للمواطنين ،باستخدام وسائل عمل الكترونية والتي تنحصر أنشطتها في ثلاث مجالات:علاقة الحكومة بالمواطنين وعلاقة الحكومة بنفسهاوعلاقة الحكومة بالأعمال. (BOmroan,2014)

وتم تعريفها بأنها وسيلة مثلى للحكومة تمكنها من رعاية مصالح الجمهور من افراد ومؤسسات إلكترونياً باستخدام التكنولوجيا المتطورة دون حاجة طالب الخدمة إلى التنقل بين المؤسسات .(خالد مؤيد يونس. (2020).

وتم تعريف الحكومة الالكترونية في نظام التعاملات الالكتروني السعودي لسنة1428هـ في المادة الأولى بانها : تبادل أو تراسل أو تعاقد، أو أي إجراء آخر يبرم أو ينفذ – بشكل كلي أو جزئي – بوسيلة الكترونية.

ويعرف التحول الرقمي بانه : مجموعة الوسائل التي يتم استثمارها لاحداث تغيير في طريقة العمل عن طريق استخدام التقنية ، (أبو النصر & ,مدحت محمد. (2023). بحيث ان يحقق برنامج الحكومة الرقمية أهداف تتمثل في :

-تقديم الخدمات والمعاملات الكترونياً بشكل اسرع وافضل للمواطن والمقيم في كافة القطاعات الحكومية والخاصة .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

-تشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي وتوفير مناخ قانوني وتنظيمي ملائم له مع رفع كفاءة الجهاز الحكومي وأسلوب المراقبة مما يوفر الجهد والوقت والمال بتبسيط وتسهيل الإجراءات والمعاملات والخدمات (المبيضين.2020)،ولتحقيق متطلبات نجاح برنامج الحكومة الرقمية في اية دول لابد من مقومات تتمثل في : وجود رؤية استراتيجية بتطوير البنية التحتية في قطاع الاتصالات وتوفير الموارد البشرية و الاستعانة بالجهات الاستشارية والبحثية للمشاركة في الدراسة ووضع الخطط في تكوين البنية التحتية المعلوماتية (سليمان (2020) ، على النطاق الدولي تم اعتماد مقياس على أساس برنامج الأمم المتحدة للحكومة الالكترونية في 2001، حيث قامت الجمعية الأمريكية للإدارة العامة وشعبة الأمم المتحدة للاقتصاد العام والإدارة العامة دراسة استقصائية لتحليل النهج والتقدم والالتزام من جانب ال 190 دولة عضو في الأمم المتحدة من ضمنها المملكة العربية السعودية (https://publicadministration.un.org) ، وذلك عن طريق قياس جودة الخدمات ومحتوى البرنامج الالكتروني للخدمة ،وتتم دراسة استقصائية كل عامين في كل تلك الدول لعكس مدى تطور التحول الالكتروني للخدمات الحكومية التقليدية .

في عام 2003م تم وضع اطار العمل المفاهيم لدراسة الأمم المتحدة حول الحكومة الالكتروني الذ ي استند على ثلاث محاور تتمثل في : ضرورة توفير الخدمة الالكترونية والبنية التحتية للاتصالات والموارد البشرية ، حيث تم قياس التقدم والتطور في هذه الجوانب في دراسات استقصائية في الدول المنضمة الى منظومة الأمم المتحدة في الفترة(2004-2005- 2008- 2010- 2012-2014- 2016- 2018) ، كان أهمها الدراسة الاستقصائية 2014 م التي اهتمت بمدى التقدم في تقديم الخدمات الالكترونية للمواطن ، مع ربط ذلك التقدم بالتنمية المستدامة والحوكمة العامة التعاونية على المستوى القومي (E-Government Study 2014) وذلك وفق توصيل الخدمات للمواطن عبر الهاتف النقال والجوال والوسائط الاجتماعية وتوفير البيانات الحكومية المفتوحة ،

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

و في عام 2016م تم إطلاق استطلاع الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية لدعم التنمية المستدامة في يوليو 2016.

حيث قدم صورة للاتجاهات في تطوير الحكومة الإلكترونية في شتى انحاء العالم ،وقد وجد الاستطلاع ان هناك دول مازالت تبني البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتقديم الخدمات وإشراك مواطنيها في عمليات صنع قرار (https://publicadministration.un.org)،ووفر المسح دليلاً جديداً على أن الحكومة الإلكترونية لديها القدرة على المساعدة في دعم تنفيذ جدول أعمال 2030 و أهداف التنمية المستدامة ال17،التي تمثلت في القضاء على الفقر والجوع والصحة والتعليم والصحة والصناعة ومدن مجتمعية مستدامة والعمل المناخي(نغم حسين نعمة, رغد محمد (2019).

وفي اطار ذلك لقد امتدح تقرير مؤشر الحكومة الإلكترونية بحسب تقرير الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية لعام 2020م تطور المملكة العربية السعودية الملحوظ في سباق الحكومات الإلكترونية وتحولاتها في مجابهة جائحة كورونا.في التعليم والتدريب الحج والعمرة وخدمات الصحة واعمال البنوك والشؤن القضائية والقانونية ومدى قدرة برنامجها الالكتروني لمواجهة تداعيات كوفيد 19، (https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/About/Overview/-E-Government-Development-Index) أما مسح الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية 2024م تناول تقييم 193 دولة من ضمنها السعودية حيث صنف المسح الدول الى ثلاث مجموعات في التحول الرقمي تتمثل (https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/Reports/UN-E-Government-Survey-2024)في : منخفضة ومتوسطة ومرتفعة التطور في تحقيق اساسيات التحول الرقمي ، حصلت المملكة العربية السعودية على مؤشر مرتفع وعالي في تحقيق المعايير التسع للأركان الأساسية للتحول الرقمي التي حددها مسح الحكومة الالكترونية 2012 والتي اوجب على الدول الالتزام بها لضمان التحول الرقمي في (مسح الحكومة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الالكترونيـــــــــــــة ، 2012) https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/Reports/UN-E-Government-Survey-2012 :

- الرؤية، القيادة، العقليات: تعزيز القيادة التحويلية،
- .الاطار المؤسسي والتنظيمي: من خلال إطار قانوني وتنظيمي شامل
- .الاعداد التنظيمي والثقافة
- .فهم النظام وتكامله: تعزيز فهم الأنظمة وتطوير منهج متكامل لرسم السياسات وتقديم الخدمات
- .حوكمة البيانات: ضمان إدارة استراتيجية للبيانات لتمكين وضع السياسات تعتمد على البيانات والوصول الى المعلومات من خلال بيانات الحكومة المفتوحة
- . .البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإتاحة والوصول الى التكنولوجيا
- .الموارد : حشد الموارد وعقد الشراكات بين القطاع العام والخاص
- .قدرات مطوري القدرات: تعزيز قدرات مدارس الإدارة العامة والمؤسسات
- .القدرات المجتمعية

وفي هذا الصدد تمت إضافة محور جديد متعلقاً بالذكاء الاصطناعي في مسح الحكومة الالكترونية الصادرة من منظمة الأمم المتحدة وذلك ضمن قائمة قرارات الأمم المتحدة للذكاء الاصطناعي :- حيث تتمثل اهم مشاريع القرارات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي والداعمة لبرنامج الحكومة الرقمية (مسح الحكومة الالكترونية (منظمة الأمم المتحدة ، 2024) :

- القرار /311/78 RES/A لسنة 25 يونيو 2024 بشان تعزيز التعاون الدولي في بناء القدرات في مجال الذكاء الاصطناعي

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

– القرار /RES/A265/78 المتعلق بضرورة للدول ان تغتنم الفرصة المأمونة التي تتيحها تتطبيقات الذكاء الاصطناعي في تحقيق أغراض التنمية المستدامة .

وفي هذا الصدد اهتمت المملكة العربية السعودية بأنشاء وتطوير برنامج الحكومة الالكترونية حيث جاء الأمر الملكي رقم (7/ب/2427) وتاريخ 1424/1/16هـ المتضمن الموافقة على قيام وزارة المالية بالمضي قدماً في إنشاء برنامج للحكومة الإلكترونية وكذلك بناء على الأمر الملكي رقم (133) وتاريخ 1424/05/21هـ الذي فوض وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بمهمة الإشراف على تطبيق وتحسين برنامج التعاملات الالكترونية بالمملكة (https://www.yesser.gov.sa https://www.yesser.gov.sa/) ،وفي سبيل تحقيق التطبيق الأمثل لأهداف برنامج الحكومة الالكترونية عمدت وزارة الاتصالات السعودية في سنة 2005 م بمشاركة مع وزارة المالية بأنشاء برنامج التعاملات الالكترونية (يسر) وبناء على لجنة التحول الرقمي تم اصدار قرار بتشكيل لجنة دائمة مستقلة تسمى اللجنة الوطنية للتحول الرقمي في وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات وبرئاسة معالي وزير الاقتصاد والتخطيط وبعضوية كل من وزير الصحة ووزير الاستثمار ووزير الطاقةوالصناعةووزير التعليم ووزير المالية ومدير مركز المعلومات الوطني من ضمن مهامها :

–الاشراف على التحول الرقمي بالمملكة.

– اعتماد التقارير الدورية عن التحول الرقمي التي تعدها وحدة التحول الرقمي.

–وضع المعايير والمؤشرات والمقاييس للتحول الرقمي .

–الخطط الاستراتيجية لبرنامج الحكومة الالكترونية بالمملكة .

نجد رؤية المملكة العربية السعودية في تاريخ 2016 م تضمنت ثلاث محاور رئيسية :مجتمع حيوي واقتصاد مزدهرووطن طموح يقوم على التحول الرقمي في الادارة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

والخدمات ،واعتبرت الذكاء الاصطناعي من اهم محركات التحول الرقمي وفي سبيل الاستدامة والمشاركة الفعالة ، حيث تم اطلاق الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) لتقود برنامج تنظيم الذكاء الاصطناعي واشتراطاته القانونية بالمملكة العربية السعودية. فاصبحت هي السلطة التنسيقية الأدارية والتنظيمية ، حيث كان لها أثر كبير في التغلب على الكثير من الحواجز الداخلية المتعلقة بالتقنية وحماية البيانات والتدريب ، مع تحقيقها الأهداف المتكاملة التي تُكمن في خدمة المواطن , والمقيم عبر المنظومة الموحدة للمعاملات الالكترونية ، مما أنعكس على أهداف التنمية المستدامة ومستهدفات رؤية 2030 (الحربي, ت. د & .,الرابغي, ر. ع. (2025).

أطلقت المملكة العربية السعودية في العام 2020 : استراتيجية الحكومة الرقمية 2020–2024، عبر هيئة الحكومة الرقمية (https://dga.gov.sa/ar): حيث هدفت الى تحسين الخدمات الحكومية الالكترونية ، حتى تصبح خدمات رقمية متكاملة مع سهولة الاستخدام والتعامل معها عبر تقنيات وتطبيقات أمنة ، وذلك برفع كفاءة الإنفاق الحكومي من خلال أتمتة العمليات وتقليص وقت تقديم الخدمة و تعزيز النزاهة والشفافية ، وأمن المعلومات وحماية البيانات الشخصية للمستهلكين ، مما ينعكس على مساهمته في تمكين الاقتصاد الرقمي وتحقيق مستهدفات رؤية 2030وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بالمملكة العربية السعودية . واهتمت أيضا الخطة الاستراتيجية بدعم التحول التقني في القطاع العام والخاص (استراتيجية الحكومة الرقمية 2020–2024) مع أضافة برنامج قياس وتقييم للجهات ذات الصلة بحيث يتم تقييم جودة خدماتها عبره ، بهدف التحسين والتطوير (https://dga.gov.sa/ar)

تاريخ التحول الرقمي لبرنامج الحكومة الالكترونية : اعتمدت المملكة في شان تطبيق برنامج التحول الرقمي خطط استراتيجية من اربع سنوات :

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

– الخطة الاستراتيجية الأولى : تطوير الاستراتيجية الوطنية والخطة التنفيذية الأولى تم تنفيذها خلال السنوات (2006–2010م).. الخطة الثانية : تم تنفيذها 2012 – 2016 ، هدفت الى بناء بنية تحتية للحكومة الالكترونية محورها حصر و إعادة التصميم والتمكين الالكتروني ل 150 خدمة وذلك باتباع أسس ومنهجية (First Strategic Operational Plan 2006-2012) تتمثل في:

–حصر كل الخدمات الحكومية المتعلقة بالمواطن والمقيم والقطاع الخاص و الدولة .

–تقليص الخدمات الحكومية التقليدية لأصغر وحدة إلكترونية لتمكن من سهولة إعادة بلورتها إلكترونياً .

– تطبيق برنامج الحكومة الالكتروني بصورة آلية ومتسلسلة على الخدمات المقدمة ، وفق لأهميتها بالنسبة للموطن والدولة (الشهري, ريم, الشعلان & ,ابتهال بنت عبد العزيز. (2025).

الخطة الرباعية الثانية: فيما اطلق عليه الخطة التنفيذية الثانية للتعاملات الإلكترونية الحكومية (2012 – 2016م) التي تمثل تطوير للخطة الاستراتيجية الأولى تم وضع محاور لتطبيق الخطة الثانية التي تمثلت (https://www.yesser.gov.sa/) : –تأهيل موارد بشرية بصفة مستديمة لضمان تطبيق التعاملات الإلكترونية الحكومية وتدريب و تعزيز خبرة المواطنين في تعاملهم وتجاوبهم مع الجهات الحكومية و تنمية ثقافة التعاون والابتكار من أجل رفع كفاءة الخدمات المقدمة من قبل الجهات الحكومية و في سبيل قياس مدى تقدم التحول الرقمي تم انشاء مكتب إدارة الاستراتيجية التنفيذية الثانية للتحول الرقمي داخل الهيئة الوطنية للتحول الرقمي (يسر) الذي يهدف الى مراقبة مدى تقدم التطبيق في الخطة التنفيذية الثانية (القحطاني & ,شويمي. (2025)

ثانياً: محاور برنامج الحكومة الالكترونية بالمملكة العربية السعودية :

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

1 : توفير البنية التحتية : تم انشاء هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بموجب قرار مجلس الوزراء الموقر رقم 74 وتاريخ 1422/3/5هـ حيث نصت المادة الثانية من وثيقة شروط تقديم خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات الفقرة الثانية والثالثة منه على الاتي : " تسري على التعاملات الالكترونية بين مقدم الخدمة والمستخدم احكام نظام التعاملات الالكتروني ونظام مكافحة جرائم المعلوماتية وغيرها من الانظمة ذات العلاقة بالتعاملات الالكترونية و يجب على مقدمي الخدمة اعداد قواعد وآليات البيع لخدماته من خلال التعاملات الإلكترونية أو الهاتفية بما يتفق مع الأنظمة ذات العلاقة" .

2- توفير حماية للتعاملات الالكترونية الحكومية والخصوصية : حيث اعتمدت المملكة نظام التعاملات الالكترونية 1428 مع اجراء تعديلات عليه اخرها مشروع نظام التعاملات الالكترونية الذي احتوي على الكثير من التحديثات القانونية افرزتها التطورات الرقمية ، وفق المادة الثانية من نظام التعاملات الالكترونية 1428من أهداف النظام ضبط التعاملات والتوقيعات الالكترونية، وتنظيمها وتوفير إطار نظامي لها بما يؤدي إلى تحقيق ما يلي (بنت محمد عسيري, إ & ,.بنت داخل السريحي ٢, م. (2019): إرساء قواعد نظامية موحدة لاستخدام التعاملات والتوقيعات الالكترونية، مما يسهل على القطاع العام والخاص في سجلات الكترونية يعتمد عليها ، مع تعزيز ثقة و صحة التعاملات والتوقيعات والسجلات الالكترونية ،وأمتداد ذلك التيسير دولياً في استخدام التعاملات والتوقيعات الالكترونية بحيث يمكن الاستفادة منها في جميع المجالات الحكومية والتجارية والصناعية والاقتصادية وقطاع التعليم الجامعي والعام وعمليات الدفع الالكتروني لكل تلك الخدمات مما يحقق مستهدفات رؤية 2030 ، لكن في سبيل ذلك يجب ان تزال كل العوائق والتحديات التقنية او المخاطر الأمنية التي تحول المواطن او المقيم دون استخدامه التعاملات الالكترونية. وذلك بإيجاد وتحديث الأنظمة القانونية ونشر ثقافة التوعية لمنع

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

إساءة الاستخدام أوالاحتيال في التعاملات والتوقيعات الالكترونية (المادة 2 من نظام التعاملات الالكتروني 1428) وهذ

ولم تكتفي المملكة بذلك حيث أصدرت نظام مكافحة جرائم المعلوماتية 1428 واجراء التحديثات عليه بما يتماشي مع برنامج الحكومة الرقمية ، حيث هدف هذا النظام كما نصت المادة الثانية منه الى الحد من وقوع جرائم المعلوماتية، وذلك بتحديد هذه الجرائم والعقوبات المقررة لكل منها، وبما يؤدي إلى : المساعدة على تحقيق الأمن المعلوماتي، حفظ الحقوق المترتبة على الاستخدام المشروع للحاسبات الآلية والشبكات المعلوماتية، حماية المصلحة العامة، والأخلاق، والآداب العامة. حماية الاقتصاد الوطني (منور عبد الله ساير المبلغ. (2025). كما ان المملكة العربية السعودية في العام 2020 وضعت هدفاً يتمثل في تدريب نصف مليون موظف حكومي في العام 2020 لضمان امتلاكهم المهارات اللازمة لتشغيل خدمات عامة بمستوى عالمي .(https://www.vision2030.gov.sa/ar/node/386). مع توسع نطاق المعاملات الرقمية و الخدمات العامة التي تقدم للمواطنين والمقيمين حيث شملت نطاق العمل : من توظيف وتوثيق عقود العمل عبر منصة قوى ، بالإضافة الى نطاق خدمات التعلم الإلكتروني والدفع الالكتروني بالجامعات والتعليم العام ، والخدمات الرقمية عامة للمرور والجوازات والأحوال المدنية عبر منصة ابشر ، فضلاً عن خدمات الرقمية لوزارة التجارة والصناعة وإصدار السجلات التجارية و الخدمات المالية كما شمل وسائل المنازعات سواء كان الكترونيا او قضائيا بجانب التنفيذ عبر منصة ناجز ،مع ربط جميع تلك المؤسسات عبر خدمة رقمية موحدة بالبنوك والمؤسسات المالية (محمد محمود عبد العال , . (2023)

الخاتمة :

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تطرقنا من خلال هذه المقال لموضوع الاطار التنظيمي والقانوني للحكومة الالكترونية في المملكة العربية السعودية في إطار مقاييس الأمم المتحدة 2024م ، ذلك من خلال التحديد القانوني والفني لبرنامج الحكومة الالكترونية بالمملكة وبيان تطوره وفق إطار مقاييس الامم المتحدة وفيما يلي اهم النتائج التي توصلنا اليها:

تتطور برنامج للحكومة الالكترونية بالمملكة العربية السعودية بالمقارنة مع مؤشرات مقاييس الحكومة الالكترونية 2024م التي تقيس مدى تطور البرنامج الرقمي للحكومة الالكترونية في الدول الأعضاء .

-توجد بنية تحتية سعودية آمنة مدعمة بالتقنية وهيئة وطنية تشرف على البرنامج وعلى تقدمه وأدخال التحسينات اللازمة عليه بموجب قياس منظومته ، مع تعميم برنامج الحكومة الاكترونية على كافة الخدمات المقدمة للمواطنين او المقيمين في القطاع العام والخاص .

- وضع المشرع السعودي قواعد خاصة متعلقة بنظام التعاملات الالكترونية والجرائم المتعلقة بها .

تتمثل أهم التوصيات :

-وضع تشريع خاص ببرنامج الحكومة الرقمية ولاسيما مع ادخال تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الخدمات المقدمة للعملاء

-إقامة كليات متخصصة في التحول الرقمي .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المراجع :

1. أبو النصر & ,مدحت محمد. (2023). التحول الرقمي ومهنة الخدمة الاجتماعية .*المجلة العربية للمعلوماتية وأمن المعلومات*.154-139 ,(13) ,*4* ,
2. إبتهال بنت عبد العزيز، الشعلان، &ريم الشهري. (2025). أثر التحول الرقمي على تسهيل الخدمات للمستفيدين في المؤسسات الحكومية السعودية .*الم* (1)14، 17
3. إيناس بنت محمد عسيري، &م. بنت داخل السريحي. (2019). منصة البيانات المفتوحة وتفعيلها عبر بوابات الحكومة الإلكترونية لدول مجلس التعاون الخليجي: دراسة مقارنة(2)2018 *Journal of Information Studies and Technology,* .، 14.
4. بريك، زليخة. (2020). دور الحكومة الإلكترونية في تحسين الأداء الوظيفي. (أطروحة دكتوراه، *جامعة عبد الحفيظ بوسوف – ميلا*.(
5. تقرير الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية لعام 2020. متاح عبر : https://www.yesser.gov.sa/AR/MechanismsandRegulations/strategy/Pages
6. تقرير استراتيجية التحول الرقمي في المملكة العربية السعودية.(2024) .
7. برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (مشاريع الخدمات الإلكترونية المرشحة) – الخطة الاستراتيجية التنفيذية الأولى.(2012–2006)
8. الحربي، ت. د.، &الرابغي، ر. ع. (2025). دور الحكومة الرقمية ودعمها للجهات الحكومية في تبني التقنيات الناشئة لتفعيل التحول الرقمي: دراسة حالة هيئة الحكومة الرقمية السعودية(1)2025 *Journal of Information Studies and Technology,* .، 7.
9. القحطاني، شويمي. (2025). تطوير منظومة الحكومة الإلكترونية لنظم المعلومات الإدارية لأغراض تقييم الأداء: دراسة تطبيقية على وزارة الصحة السعودية *مجلة السادات للبحوث الإدارية والمالية*، .(3)3

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

10. منور عبد الله ساير المبلغ. (2025). تفعيل الحوكمة الإلكترونية كمدخل لتحقيق التميز المؤسسي لدى مكاتب التعليم بمدينة حائل – تصور مقترح. *مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية*، 6(4)، 132–141.

11. نغم حسين نعمة، رغد محمد نجم، &هبة الله مصطفى السيد علي. (2019). تسخير الرقمنة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030: تجربة إمارة دبي. *Iraqi Journal of Market Research and Consumer Protection,* 11(1)، 100–122.

12. نظام الاتصالات، بقرار مجلس الوزراء رقم 74 وتاريخ 1422/3/5هـ، والمرسوم الملكي رقم م/12 وتاريخ 1422/3/12هـ، *أم القرى* العدد (3849) بتاريخ 1422/4/8هـ.

13. نظام التعاملات الإلكترونية، بقرار مجلس الوزراء رقم 80 وتاريخ 1428/3/7هـ، والمرسوم الملكي رقم م/18 وتاريخ 1428/3/8هـ.

14. نظام مكافحة جرائم المعلوماتية، بقرار مجلس الوزراء رقم 79 وتاريخ 1428/3/7هـ، والمرسوم الملكي رقم م/17 وتاريخ 1428/3/8هـ.

15. النسخة العربية من دراسة تنمية الحكومة الإلكترونية – 2020.(PDF–10.7)

16. استراتيجية الحكومة الرقمية.(2020–2024)

17. Younis, K. M. (2020). *E-Government.* Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences, 4(4), 125–146.

18. L. I., & Hamdi, S. S. (2024). Good governance and its role in human resource development. *Cihan University-Erbil Journal of Humanities and Social Sciences,* 8(2), 11–17.

19. Mansour, H. (2021). *Vision 2030 and the transition toward a knowledge economy in the Kingdom of Saudi Arabia. Commerce and Finance Journal,* 41(4), 425–456.

20. United Nations E-Government Study (2024).

21. Yesser Program (e-Government) – Executive Strategic Plan (2006–2012).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

22. *دراسة الأمم المتحدة لقياس برنامج الحكومة اللكترونية 2024م*
https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/Reports/UN-E-Government-Survey-2024